المستخلص

تناولت هذه الأطروحة دراسة السلطة التقديرية للإدارة في نقل الصلاحيات، ومقارنتها مع قوانين الدول الجزائر والأردن، وقد تضمنت ثلاثة فصول فالفصل الأول تطرقنا فيه الى التعريف بنقل الصلاحيات والسلطة التقديرية للإدارة، وبحثنا فيه المقصود بالصلاحية ونقل الصلاحية ومصادرها، وتمييزها مما يشتبه بها، وتطرقنا فيه إلى السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية عليها من جهة الحدود الداخلية للسلطة التقديرية والحدود الخارجية للسلطة التقديرية من جهة أخرى باعتبار هناك خلل بين في تحديد المصطلحات ومنح أحكام بعضها للبعض الآخر على نحو عشوائي، ووقوع أخطاء متكررة نتيجة التطبيق، وكذلك تناولنا في الفصل الثاني مجالات السلطة التقديرية في نقل الصلاحية ونظم نقل الصلاحية التخويل والوكالة والحلول، وبيان المقصود منهما والفروق القانونية بينهما والسلطة التقديرية في اختيار الصلاحية، ووقت منح الصلاحية والسلطة التقديرية في إنهاء الصلاحية ومدتها، وإنَّ السلطة التقديرية أمر تستلزمه مقتضيات النشاط الاداري في وقت تواجه فيه الادارة اليوم حركة تحول اساسية ومستمرة شملت الجوانب المختلفة، وإنَّ نظام نقل الصلاحية يستهدف أساساً خلقاً ادارياً مؤثراً في سير العمل، وانتظامه في المرافق العامة، وذلك عن طريق قيام المفوض إليه بممارسة الاختصاصات المفوض فيها التي صعب او استحال مباشرتها من قبل الاصيل ومن ثمّ تتحقق الديمومة في العمل الاداري صونا للمصلحة العامة، وهذا نتيجة التوسع في الوظائف العامة للدولة، وتطور نشاط الجهاز الاداري الذي يعدّ من الامور التي تتطلب مرونة في العمل الاداري وانسياب الصلاحيات الادارية من جهة الى اخرى ادنى منها لمواجهة تلك الزيادة، وإنَّ نقل الصلاحية يحصل من خلال أنظمة التخويل والحلول والوكالة ويمكنه سد هذه الثغرات حيث تتوافر في هذا النظام مرونة كبيرة لا تتوفر في نظام توزيع الصلاحيات اذ يقتضي الاخير تدخل جهات اخرى خارج الجهة الادارية، أمّا الفصل الثالث فتناولنا فيه نقل الصلاحيات من السلطة المركزية الى المحافظات وبحثنا فيه الاساس القانوني لنقل الصلاحيات الى المحافظات غير المنتظمة في اقليم وطبيعته والية نقل الصلاحيات الى المحافظات والرقابة عليها سواء الرقابة الادارية أم الرقابة القضائية على نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات غير المنتظمة في اقليم، والهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات غير المنتظمة في اقليم بوصفها الجهة المختصة بالنقل وتطبيق اللامركزية الادارية لأن العراق عاش عقوداً من الظلم وعدم الاستقرار ومن دون دستور موحد يؤسس لبناء دولة المؤسسات كغيره من البلدان، فهو بحاجة الى تجربة ديمقراطية تؤسس لدولة الانسان والمواطنة وتكافؤ الفرص بإحدى الاليات الديمقراطية العصرية من خلال تطبيق اللامركزية السياسية (الفيدرالية) للمحافظات المنتظمة في اقليم واللامركزية الادارية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم، ونقل الصلاحيات في هذا الفصل يختلف عمّا تطرقنا اليه في موضوع نقل الصلاحيات من خلال انظمة نقل الصلاحية بالتخويل والحلول والوكالة في الفصل السابق فهي تختلف تماما عنه ونقل الصلاحيات في هذا الفصل من خلال اللامركزية الادارية وعن طريق الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات برئاسة رئيس مجلس الوزراء والهيأة التنسيقية الفرعية في المحافظة برئاسة المحافظ على وفق ما نص عليه في المادة (٤٥) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، وتعدّ اللامركزية الادارية من أساليب التنظيم الاداري، الذي يقوم على أساسه نقل الوظيفة الادارية بين الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وتحت اشراف الحكومة الاتحادية ورقابتها.